

وانكر الابن فاقامت هي البينة على نكاحها ثم ان هذا الابن يقيم البينة
 ان اياه طلقها ثلثا وانقضت العتة قبل موت ابيه قال يصح الا اذا كان
 الابن قال في الاول انه لم يكن تزوجها او لم يكن له زوجة قط لا يصح دعوى
 الطلاق منه لثلاثا فخر قال في قوله ملكه وسيت وحق ويبيح في ان يقول
 وحق وي است حتى لا يمكن ان يلحق به كلمة النفي وهو قوله وحق وي
 والامام على البرهوى كان يقول بهذا وبعض الناس قالوا لا بد من ان
 يقول في اخره واجبت كدست كوناه كندوبوى سبار وقال عندنا
 لا بأس بدونه لان هذا بيان حكم الحادثة والقاضي يعلمه دون بيانه
 لكن الاجودان يذكرون في قول النايب في آخر السجل وجعلت حكمي
 هذا موقوفا على امضاء القاضي فلان هذا يخرج من ان يكون حكما
 لان المععلق بالشيء والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء
 ادعى على امرأة انها منكوتة وحلاله وهي يقول كنت امراته وطلقت
 وانقضت عدتي وتزوجت بهذا الثاني ولم يكن لهذا المدعى بينة
 في لعمري على حال واعتدت مهمل محل لهذا الذي كانت معه من غير تحريم
 النكاح قال لم يصح هذا الخلع وهي امراته كما كانت واقدمها على الالاع
 ان جعل كالاقرار بالنكاح دلالة وان اقرت نضال لم يصح اقراره في
 حق هذا الزوج وهذا اولى رجل ادعى على امرها لا معلوما واقام البينة

كادار

على ذلك ثم شهد قوم عليه انه اقر بعد من الدعوى واقامة البينة انه
 استوفيت من هذا المال كذا ومن لا يبطل دعواه لانه يمكنه ان يقول
 استوفيت هذا القدر من هذا المال بعد ثبات هذا المال عليه من
 البينة وبقي ما وراءه اما لو كان الاقرار بلفظة تدل على استيفائه هذا
 القدر قيل من الدعوى والبينة بطلت دعواه بان كان قال القارىفة
 يا فقهه بوم ايز قدر ازين مال بطل ما اذا فان فتم حتى احتلم ما قلنا
 في حال الخبز بعد الدعوى فلا يبطل كلامه رجوعه بين ارضه فادعاه رجل
 بمطابق ملكه في نكح وادعى ان نصفها بينه وبينه من جهة فلان ونصفها
 ملكه وقيل ان يثبت الايداع بالبينة اقام المدعى البينة على انها ملكه
 ثم اقام المدعى عليه البينة على ايداع النصف من جهة فلان بطلت بينته
 المدعى في حق النصف الذي ادعى انه ملكه بطلت في النصف الذي اثبت
 انها وديعة عنده لانها شهادته واجرة فاذا بطلت في نصفها بطلت
 في كلها رجوعه بين ارضه فقال رجل ان صاحب اليد احدث بين عليهما
 واخذ ثامني وكان في يدي ادعى ذلك عند القاضي فأنكره واليد احدث
 اليد عليها فاقام المدعى البينة على حدانته بين عليهما ورضى اياها من
 هذا المدعى ففقد القاضي بينه وبينها وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت
 في بين ادعى ان من الارض كانت ملكه في يد هذا الذي ارضى لان هو حقا